

مَنْ لِي بِهِ رَحْمَةٌ يَرْفَعْهُ فِي الْأَنْبَاءِ

صَوْنُ السَّامِعِ

وَمَنْ لِي بِهِ رَحْمَةٌ يَرْفَعْهُ فِي الْأَنْبَاءِ
وَمَنْ لِي بِهِ رَحْمَةٌ يَرْفَعْهُ فِي الْأَنْبَاءِ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا بد ان يكون زواجك بعد
 فاقض الخلق على بعد طلاق
 الحكم على الفدية
 الاصله ولا ان الخلق
 حقيقة ولا ان الخلق
 بالحق ولا ان الخلق
 فاقض الخلق على بعد طلاق
 الحكم على الفدية
 الاصله ولا ان الخلق
 حقيقة ولا ان الخلق
 بالحق ولا ان الخلق

المجلد اما قيد الدخول فقد قال البعض ان السكاح في النص حمل على الرجل اذا قصد استيفاء دينه
لفظ الزوج وهذا يزول بالسؤال قال البعض قيد الدخول ثبت بالخبر فجعلوا من الشايعين من الذين يرون
فصل في المشترك والمأول المشترك ما وضع لمعينين مختلفين لما يختلفت
الكتاب بخبر الواحد

[illegible]

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل اصابته امرأة من بني فلان ولبيق فلا يوليها من اعلى مولى من اسفل بطلت او وصية فيها
اي الذي اعظم هو فلان لا غير المولى
لا يستحل له الجمع بينهما و عدم الزوجه اقول ابو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل تزوج بنته على مثل اي يكون مظاهر
اي بين الناس والاسفل لان الشكر للعموم له
اللفظ مشترك بين الكرامة والحمة فلا يخرج جهة الحمة الا بالنية وعلى هذا قلنا لا يحل الظاهر في جزام
١٢ ومنه من فخر ابن ابي ريد

[illegible]

البراق يصير ما ولا حكم الماوى فجز العمل منع احتمال الخطأ مثاله في الحكمة ما قلنا اذا اطلق
 اصرار عن بيان صاحب البشرع فانه مفسر
 في البيع كان على غالب نقد البلد ذلك بطريق التاويل ولو كانت النقود مختلفة محمد السبع
 في البيع كان على غالب نقد البلد ذلك بطريق التاويل ولو كانت النقود مختلفة محمد السبع
 وجه الادارة على الخصم وجه التكايف في كناية على الوطى وجه الكنايات خالص ذكره الطلاب على الطلاب
 وجه الادارة على الخصم وجه التكايف في كناية على الوطى وجه الكنايات خالص ذكره الطلاب على الطلاب

[illegible]

عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الدين النجاسة»

المزيج من أصل **٥٤** قوله في الجي انظر في
في الخلقة في الجي حيث قال في الجي انظر في
عنه في الخلقة في الجي حيث قال في الجي انظر في
قيل لهم بعد ان قال في الجي انظر في
الذي قيل في الجي انظر في الجي انظر في
ذو اعلى في الجي انظر في الجي انظر في
اي ليس في الجي انظر في الجي انظر في
قوله في الجي انظر في الجي انظر في
الراي في الجي انظر في الجي انظر في
يحيى الجي انظر في الجي انظر في
القدر في الجي انظر في الجي انظر في
درهم في الجي انظر في الجي انظر في
العدل في الجي انظر في الجي انظر في

[illegible]

e

حتى لو حال عليه الحول لم يجز ان يتركه عندة في اصاب الغنم ولا ينجب في الدارهم ولو ترجع لبعض

وجوب المشترك ببيان من قبل المحكم كان مفهوماً واحداً لا يجب العمل به بيقيناً مثله إذا قال لقول
 بنون علي بن المرداس أو يدل من جهة فلهذا دليل في الكلام أو خالفه على أن المرداس هو
 على عشرة دراهم من نقد بخلاف قوله من نقد بخلاف القصيد له فلو كان ذلك كتمان مضراً إلى

فقد ابلد بطريق التاويل فيترج المفسر فلا يحجب نقد البلد
 اى عزالة البحر ١٢ من على الهذال ١٢ م

كل لفظ وضعه واضع اللغة بآراءه شي فهو حقيقة له ولو استعمل في غيره لم يكن مجازا
 نحي
 لاحقيقة لما الحقيقة مع المجاز لا يجتمعان ارادة من لفظ واحد حالة واحدة ولهذا لما

اريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام لا يتبعوا الداهية بالداهية ولا الصاع بالصاعين
وهو نسخة الدرة الموضحة المقتورة ١٢

سقط اعتبار الفصاح عن جارية الواحد بالاثنتين ولما زيد الوقاع من اية الملازمة
لما يترجم النجم بين الحقيقة والمجاز ١٢ من

كانت الوصية لمولايه دون مولاي ابيه في السيرة الكبرى واستأمر اهل العرب على ان ياتواهم كالمجاهدين

اسم کتاب محمد بن احمد الباقی فی شرح الامان فی حق الجبل و علو حد الفلک اذا اوصى لاجار

بوفلان لا تدخل المصانة بالحجر في حكم الوصية ولو اوصى لبني فلان وله بنون و بنو بنيه
اي التي مضت بكارها بالزمان ١٢٨٨م

كانت الوصية لبنيه دون بني بنيه قال اصحابنا لو حلف لا ينكح فلامه وهو اجنبية كان ذلك

على العقد حتى لو رتب بها الاحتشاد لن قال اذا حلف لا يضيغ فله في دار فدان محشود
لان العقد ملصق امر اذا سقط ارادة الوطى المأمور به لم يكن كشيء من معدن حاجز
حافوا له ان كانوا كذا ان كانوا كذا لا يملك دار فدان محشود

وضع القدم في الفول حاف حقيقه سنة الدخول راكب بم ١٣١٠

فانما في الغرض من هذا الكتاب هو ان يبين للناس ما في الدين من حكمة وفضل وانه لا يخلو من شيء الا وله حكمة وانه لا يخلو من شيء الا وله حكمة وانه لا يخلو من شيء الا وله حكمة

فولادی: «در حالی که در این کشور هیچ نهادی برای حمایت از حقوق بشر وجود ندارد، دولت باید به حقوق بشر احترام بگذارد و به شهروندان خود پاسخگو باشد. در این کشور هیچ نهادی برای حمایت از حقوق بشر وجود ندارد، دولت باید به حقوق بشر احترام بگذارد و به شهروندان خود پاسخگو باشد. در این کشور هیچ نهادی برای حمایت از حقوق بشر وجود ندارد، دولت باید به حقوق بشر احترام بگذارد و به شهروندان خود پاسخگو باشد.»

من الذين آمنوا وهدانا صراطا مستقيما

[Handwritten signature]

و دار فلان صاير مجاز لغز دار مسكونة له وذلك كيقاوت بين اثنين ملكا او كانت يلحق
له اليوم ^{في قوله} فمستلة القدم عبا عن مطلق الوقت لان اليوم اذا اضعف الى فعل لا يمتد بكون عبد
مطلق الوقت كعرف كمال الخشب بهذا الطريق لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز ثم الحقيقة
ثلاثة متعذرة وهي في مستعمل وفي القسامين الاولين يصح المجاز بالانفاق ونظير المتعذر اذا اختلف
هذه الشجرة او من هذه القدر فان اكل الشجرة او القدر متعذر فيضرب ذلك الى غير الشجرة قوله
القدر حق لول كل مرعين الشجرة او من عين القدر ينبع تكلف لا يحنف وعلو هذا قلنا اذ لحلف لا يحنف
من هذا البير يضيء ذلك الاعتراف حق لو فرضنا انه كخربنج تكلف لا يحنف بالانفاق
لمجيئة وحليف لا يضيء قد في دار فلان فان ارادة وضع القدم مجيئة عادة وعلو قلنا
التوكيد بفعل الخصومة يضيء لامطلق جوب الخصم جوب سيع اليك ان ينجب سيع كما يسمي ان
يجب ان التوكيد بفعل الحق مجيئة شرعا عادة وتكون الحقيقة مستعملة فان لم يكن
لها مجاز متعارف فالحقيقة اولى بالاحكام وان كان لها مجاز متعارف فالحقيقة
عند الحقيقة وعند العمل بقوم المجاز او مثاله لو حلف لا ياكل من هذه الحطة يضيء ذلك
لو حلف لا ياكل من هذه الحطة يضيء ذلك لان المقصود بالشرع في المجاز هو ان لا ياكل من هذه الحطة
لو حلف لا ياكل من هذه الحطة يضيء ذلك لان المقصود بالشرع في المجاز هو ان لا ياكل من هذه الحطة
الحطة بطريق مجاز فيحنف باكلها واكل الخبز الحاصل منها لا يحنف عند ما يضيء في الحقيقة
يضيء في الشرع منع كونه عند ما لا يحنف عند ما لا يحنف في المجاز المتعارف وهو شرع ما لا ياكل من
عند الحقيقة من خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند ما خلف عن الحقيقة في حق الحكم جوب
الحقيقة ونفسها الا اذا امتنع العمل بالانفاق بصل الى المجاز ولا صلا الى الحكم وعند ما لا يحنف في المجاز

و دار فلان صاير مجاز لغز دار مسكونة له وذلك كيقاوت بين اثنين ملكا او كانت يلحق
له اليوم ^{في قوله} فمستلة القدم عبا عن مطلق الوقت لان اليوم اذا اضعف الى فعل لا يمتد بكون عبد
مطلق الوقت كعرف كمال الخشب بهذا الطريق لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز ثم الحقيقة
ثلاثة متعذرة وهي في مستعمل وفي القسامين الاولين يصح المجاز بالانفاق ونظير المتعذر اذا اختلف
هذه الشجرة او من هذه القدر فان اكل الشجرة او القدر متعذر فيضرب ذلك الى غير الشجرة قوله
القدر حق لول كل مرعين الشجرة او من عين القدر ينبع تكلف لا يحنف وعلو هذا قلنا اذ لحلف لا يحنف
من هذا البير يضيء ذلك الاعتراف حق لو فرضنا انه كخربنج تكلف لا يحنف بالانفاق
لمجيئة وحليف لا يضيء قد في دار فلان فان ارادة وضع القدم مجيئة عادة وعلو قلنا
التوكيد بفعل الخصومة يضيء لامطلق جوب الخصم جوب سيع اليك ان ينجب سيع كما يسمي ان
يجب ان التوكيد بفعل الحق مجيئة شرعا عادة وتكون الحقيقة مستعملة فان لم يكن
لها مجاز متعارف فالحقيقة اولى بالاحكام وان كان لها مجاز متعارف فالحقيقة
عند الحقيقة وعند العمل بقوم المجاز او مثاله لو حلف لا ياكل من هذه الحطة يضيء ذلك
لو حلف لا ياكل من هذه الحطة يضيء ذلك لان المقصود بالشرع في المجاز هو ان لا ياكل من هذه الحطة
لو حلف لا ياكل من هذه الحطة يضيء ذلك لان المقصود بالشرع في المجاز هو ان لا ياكل من هذه الحطة
الحطة بطريق مجاز فيحنف باكلها واكل الخبز الحاصل منها لا يحنف عند ما يضيء في الحقيقة
يضيء في الشرع منع كونه عند ما لا يحنف عند ما لا يحنف في المجاز المتعارف وهو شرع ما لا ياكل من
عند الحقيقة من خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند ما خلف عن الحقيقة في حق الحكم جوب
الحقيقة ونفسها الا اذا امتنع العمل بالانفاق بصل الى المجاز ولا صلا الى الحكم وعند ما لا يحنف في المجاز

و دار فلان صاير مجاز لغز دار مسكونة له وذلك كيقاوت بين اثنين ملكا او كانت يلحق
له اليوم ^{في قوله} فمستلة القدم عبا عن مطلق الوقت لان اليوم اذا اضعف الى فعل لا يمتد بكون عبد
مطلق الوقت كعرف كمال الخشب بهذا الطريق لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز ثم الحقيقة
ثلاثة متعذرة وهي في مستعمل وفي القسامين الاولين يصح المجاز بالانفاق ونظير المتعذر اذا اختلف
هذه الشجرة او من هذه القدر فان اكل الشجرة او القدر متعذر فيضرب ذلك الى غير الشجرة قوله
القدر حق لول كل مرعين الشجرة او من عين القدر ينبع تكلف لا يحنف وعلو هذا قلنا اذ لحلف لا يحنف
من هذا البير يضيء ذلك الاعتراف حق لو فرضنا انه كخربنج تكلف لا يحنف بالانفاق
لمجيئة وحليف لا يضيء قد في دار فلان فان ارادة وضع القدم مجيئة عادة وعلو قلنا
التوكيد بفعل الخصومة يضيء لامطلق جوب الخصم جوب سيع اليك ان ينجب سيع كما يسمي ان
يجب ان التوكيد بفعل الحق مجيئة شرعا عادة وتكون الحقيقة مستعملة فان لم يكن
لها مجاز متعارف فالحقيقة اولى بالاحكام وان كان لها مجاز متعارف فالحقيقة
عند الحقيقة وعند العمل بقوم المجاز او مثاله لو حلف لا ياكل من هذه الحطة يضيء ذلك
لو حلف لا ياكل من هذه الحطة يضيء ذلك لان المقصود بالشرع في المجاز هو ان لا ياكل من هذه الحطة
لو حلف لا ياكل من هذه الحطة يضيء ذلك لان المقصود بالشرع في المجاز هو ان لا ياكل من هذه الحطة
الحطة بطريق مجاز فيحنف باكلها واكل الخبز الحاصل منها لا يحنف عند ما يضيء في الحقيقة
يضيء في الشرع منع كونه عند ما لا يحنف عند ما لا يحنف في المجاز المتعارف وهو شرع ما لا ياكل من
عند الحقيقة من خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند ما خلف عن الحقيقة في حق الحكم جوب
الحقيقة ونفسها الا اذا امتنع العمل بالانفاق بصل الى المجاز ولا صلا الى الحكم وعند ما لا يحنف في المجاز

[illegible][illegible]

والتعليق والبيع كان الهبة بحقيقةها **توجبك الرتبة** وملك الرتبة يوجبك المتعة فلا ممانع
كانت سببا في صحة القول بالمتعة **فإن** ان يستفاد من ذلك لفظ التعليق والبيع حتى
تستفاد من اللفظ لفظ النكاح **ثم** في كل موضع يكون المحل متغيرا لبيع الجار لا يحتاج فيه
ولما كان المحل حقيقة شرطاً لصحة الجار عند من كيف يصح الجار في صورة النكاح بلفظ
النكاح مع عليك الحرية بالبيع **المحتج** لا نأخذ ذلك ممكن في الجملة بان ارتدت وحقت بدل الحرب ثم سببت
بغير من السداد اخوانه فصل في الصحيح والكفاية الصحيح لفظ يكون المراد به كقولها بقى واشتريت
وحكمه لا يوجب معناه بأي طريق كان من اجبار وقت او من حكمه يستفاد عن النية وعلى
ادان لا ملته انت طالق او طلقك او باطلاق يقع الطلاق ووجه الطلاق او لم يزوج كذا قول المصنف
او حررتك او باحرار وعلى هذا قلنا ان التيمم بعيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم يصريح في
الطهارة للشاقي فيه قولان احدهما انه طهارة في الاخره ليس بظاهرة بل هو سائر الخلع وعلى هذا
يخرج المسائل على المذهبين من جواره قبل الوقت او اداءه من حين يتيمم احد امانة المتيمم
للتوضين وجواره بدن وخوف تلف النفس او العضو بالوضو وجواره لتعليم الجارية وجواره بنية
الطهارة والكفاية هي استمر معناه الجار قبل ان يصير متعارفا بمنزلة الكفاية وحكم الكفاية ثبوت
باعتبار النية او لانه لا دليل من ذلك التردد ويخرج بعض الوجوه وهذا المعنى لفظ
المبني في التحريم كفاية في بار الطلاق لمع التردد واستمرار المداواة يعمل على الطلاق بتفرض منه
الكفاية في عدم ودية الرجعة ولو جرد في الكفاية لا يهاجمها العقاب حتى لا وعلى
الزنا والسر لا يقر عليه الحكم **ثم** في لفظ الصحيح وهذا المعنى لا يهاجم الحكم الاخر من كفاية ولو عرف

والبيع كان الهبة بحقيقةها **توجبك الرتبة** وملك الرتبة يوجبك المتعة فلا ممانع
كانت سببا في صحة القول بالمتعة **فإن** ان يستفاد من ذلك لفظ التعليق والبيع حتى
تستفاد من اللفظ لفظ النكاح **ثم** في كل موضع يكون المحل متغيرا لبيع الجار لا يحتاج فيه
ولما كان المحل حقيقة شرطاً لصحة الجار عند من كيف يصح الجار في صورة النكاح بلفظ
النكاح مع عليك الحرية بالبيع **المحتج** لا نأخذ ذلك ممكن في الجملة بان ارتدت وحقت بدل الحرب ثم سببت
بغير من السداد اخوانه فصل في الصحيح والكفاية الصحيح لفظ يكون المراد به كقولها بقى واشتريت
وحكمه لا يوجب معناه بأي طريق كان من اجبار وقت او من حكمه يستفاد عن النية وعلى
ادان لا ملته انت طالق او طلقك او باطلاق يقع الطلاق ووجه الطلاق او لم يزوج كذا قول المصنف
او حررتك او باحرار وعلى هذا قلنا ان التيمم بعيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم يصريح في
الطهارة للشاقي فيه قولان احدهما انه طهارة في الاخره ليس بظاهرة بل هو سائر الخلع وعلى هذا
يخرج المسائل على المذهبين من جواره قبل الوقت او اداءه من حين يتيمم احد امانة المتيمم
للتوضين وجواره بدن وخوف تلف النفس او العضو بالوضو وجواره لتعليم الجارية وجواره بنية
الطهارة والكفاية هي استمر معناه الجار قبل ان يصير متعارفا بمنزلة الكفاية وحكم الكفاية ثبوت
باعتبار النية او لانه لا دليل من ذلك التردد ويخرج بعض الوجوه وهذا المعنى لفظ
المبني في التحريم كفاية في بار الطلاق لمع التردد واستمرار المداواة يعمل على الطلاق بتفرض منه
الكفاية في عدم ودية الرجعة ولو جرد في الكفاية لا يهاجمها العقاب حتى لا وعلى
الزنا والسر لا يقر عليه الحكم **ثم** في لفظ الصحيح وهذا المعنى لا يهاجم الحكم الاخر من كفاية ولو عرف

والبيع كان الهبة بحقيقةها **توجبك الرتبة** وملك الرتبة يوجبك المتعة فلا ممانع
كانت سببا في صحة القول بالمتعة **فإن** ان يستفاد من ذلك لفظ التعليق والبيع حتى
تستفاد من اللفظ لفظ النكاح **ثم** في كل موضع يكون المحل متغيرا لبيع الجار لا يحتاج فيه
ولما كان المحل حقيقة شرطاً لصحة الجار عند من كيف يصح الجار في صورة النكاح بلفظ
النكاح مع عليك الحرية بالبيع **المحتج** لا نأخذ ذلك ممكن في الجملة بان ارتدت وحقت بدل الحرب ثم سببت
بغير من السداد اخوانه فصل في الصحيح والكفاية الصحيح لفظ يكون المراد به كقولها بقى واشتريت
وحكمه لا يوجب معناه بأي طريق كان من اجبار وقت او من حكمه يستفاد عن النية وعلى
ادان لا ملته انت طالق او طلقك او باطلاق يقع الطلاق ووجه الطلاق او لم يزوج كذا قول المصنف
او حررتك او باحرار وعلى هذا قلنا ان التيمم بعيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم يصريح في
الطهارة للشاقي فيه قولان احدهما انه طهارة في الاخره ليس بظاهرة بل هو سائر الخلع وعلى هذا
يخرج المسائل على المذهبين من جواره قبل الوقت او اداءه من حين يتيمم احد امانة المتيمم
للتوضين وجواره بدن وخوف تلف النفس او العضو بالوضو وجواره لتعليم الجارية وجواره بنية
الطهارة والكفاية هي استمر معناه الجار قبل ان يصير متعارفا بمنزلة الكفاية وحكم الكفاية ثبوت
باعتبار النية او لانه لا دليل من ذلك التردد ويخرج بعض الوجوه وهذا المعنى لفظ
المبني في التحريم كفاية في بار الطلاق لمع التردد واستمرار المداواة يعمل على الطلاق بتفرض منه
الكفاية في عدم ودية الرجعة ولو جرد في الكفاية لا يهاجمها العقاب حتى لا وعلى
الزنا والسر لا يقر عليه الحكم **ثم** في لفظ الصحيح وهذا المعنى لا يهاجم الحكم الاخر من كفاية ولو عرف

فقال لا خصة ولا يوجب الجحد عليه لا حقاً للبصير في له في غير فصل في التقابل لا يوجب
الظاهر النص المفسر الحكم مع ما يقتضيه من النسخة والشكل والحمل للشبهة فظاهر اسم كل كلام
المراد به السماع بنقص السماع من غير نال النص ما سبق الكلام لاجل تماثل في قوله فنادى لعل السماع
كالآية سيقت لبيان التفرقة بين البيوع والبراءة الكفا من النسق بينه عا حيت قالوا انما البيع
وقد علم حل البيع وحرمة الربو بنقص السماع فصا ذلك نصاً في التفرقة ظاهر في حل البيع وحرمة الربو
وكذلك قوله فالتحريم ما طاب لكم النساء مثني وثلاث رابع سبق الكلام لبيان العد وقد علم الاطلاق
والاجاب بنقص السماع فصا ذلك ظاهر في حق الاطلاق نصاً في بيان العد وكذلك قوله لا جناح عليكم ان
النساء عالم عسوهن او تفرضواهن فريضة نص في حكم لم يسم لها المهر ظاهر في استبدال الزوج
واشارة الى ان النكاح بد ذكر المهر صحيح كذلك قوله عليه السلام من طلق دارحرم منه عتق
نص في استحقا العتق للمهر وظاهر في ثبوت الملك له وحكم النظم والنص حوب العمل به ما كانا صحت
مع احتمال ارادة العتق وذلك عنزلة الجامع الحقيقة وعلو هذا قلنا اذا اشتري قريبه حق عتق
هو مقفوا ويكون الاولاد انما يظهر التفاوت بينهما عند القابلة ولهذا قول الماطي نفسه فقالت
نفس يقع الطلاق جميعاً لان عدل النص في الطلاق ظاهر في البينة فينتج العمل بالنقص وكذلك قوله
لاهل عرية اشترى من الرجل والى البانها نص فيك الشفاء وظاهر في اشارة شرب البول وقوله عليه استرعى
البول فان عامة عتق القبر منه نص في وجوب الاحتراز عن البول فينتج النص الظاهر في حيل شرب
اصلا وقوله عليه السلام ما سقتة الساء فغنية الغرض نص في بيان الغرض وقوله عليه السلام ليس في الخضر
صدق ما دل في نفق العتق ان الصديق يحصل وجوباً فينتج الادل على الثاني واما للفسخ في الخضر

وَالْحَقُّ أَنِّي لَمُؤْمِنٌ بِاللَّعَافِ

محمد و ابیہدی قطعاً یہ نسخہ صحیح ہے

من اللفظ ببيان من قبل المتكلم بحيث لا يبقى معه احتمال التأويل والتخصيص مثاله في قوله

تزوجت ظهرا في النكاح لان احتمال لغة قائم فيقول شهر المراء بمقتضى هذه لغة وليس كحل
ترجوت ظهرا في النكاح لان احتمال لغة قائم فيقول شهر المراء بمقتضى هذه لغة وليس كحل

علاف من من العبد من من المتكلم نص في لزوم الالاف لان احتمال التفسير باق فيقول شهر العبد

عن المتكلمين في المفسر على النصحي لا يلزم المال لا عند قبض العبداء المتكلم في قوله لا عند

ظاهر في الاثر النص في نقد البلد فادان من نقد البلد كذا يترجم للمفسر على

الحكم فهو ازاو اذ في قوله المفسر بحيث لا يحوز خفا لصدا من اذ في الكتاب ان الله في علمه

شياء والحكم ما قلنا في الاثر انه لا ينفك عن الف من هذا العبد فان دخل المفسر في امره

وعلى هذا نظر في حكم المفسر والحكم لزوم العمل بما لا يخالف له في هذه الاثر ان يؤول في نقلها فافضل

الشيء وصد الصل المشكل وصد المفسر المحل ضد الحكم المتناهي فالحق ما خفي المراء في امره لا من حيث الصفة

في قوله لقاو السارق والسارق فاقطعوا ايدهما فانه ظلم في التفسير حتى في الطراد والباشق

قوله تقاربتا الزانية والزاني ظاهر في حق الزاني حتى في حق الكلي وحلف لا ياكل فانه كان ظلم فافضل

خينا في حق الصن والمارن حكم الخفي وجب الطلب في نزول عنه الخفاء اما المشكل فهو بالازداد

على الخفي كانه بعد اخفى على السامع حقيقة دخل في الشك لا امتثاله حتى كينال المراء الا باصل فافضل

غير عن امتثاله ونظيره في الاحكام حلف لا ياكل فانه ظلم فافضل في الدرس فافضل في الحكم وفي

حتى تجلب في معناه كمنه ان يمتثل ذلك المعنى بل يجد الحكم البصير انما كان في الحكم

في قوله لا ياكل فانه ظلم فافضل في الدرس فافضل في الحكم وفي

في قوله لا ياكل فانه ظلم فافضل في الدرس فافضل في الحكم وفي

في قوله لا ياكل فانه ظلم فافضل في الدرس فافضل في الحكم وفي

في قوله لا ياكل فانه ظلم فافضل في الدرس فافضل في الحكم وفي

من اللفظ ببيان من قبل المتكلم بحيث لا يبقى معه احتمال التأويل والتخصيص مثاله في قوله

تزوجت ظهرا في النكاح لان احتمال لغة قائم فيقول شهر المراء بمقتضى هذه لغة وليس كحل
ترجوت ظهرا في النكاح لان احتمال لغة قائم فيقول شهر المراء بمقتضى هذه لغة وليس كحل

علاف من من العبد من من المتكلم نص في لزوم الالاف لان احتمال التفسير باق فيقول شهر العبد

عن المتكلمين في المفسر على النصحي لا يلزم المال لا عند قبض العبداء المتكلم في قوله لا عند

ظاهر في الاثر النص في نقد البلد فادان من نقد البلد كذا يترجم للمفسر على

الحكم فهو ازاو اذ في قوله المفسر بحيث لا يحوز خفا لصدا من اذ في الكتاب ان الله في علمه

شياء والحكم ما قلنا في الاثر انه لا ينفك عن الف من هذا العبد فان دخل المفسر في امره

وعلى هذا نظر في حكم المفسر والحكم لزوم العمل بما لا يخالف له في هذه الاثر ان يؤول في نقلها فافضل

الشيء وصد الصل المشكل وصد المفسر المحل ضد الحكم المتناهي فالحق ما خفي المراء في امره لا من حيث الصفة

في قوله لقاو السارق والسارق فاقطعوا ايدهما فانه ظلم في التفسير حتى في الطراد والباشق

قوله تقاربتا الزانية والزاني ظاهر في حق الزاني حتى في حق الكلي وحلف لا ياكل فانه كان ظلم فافضل

خينا في حق الصن والمارن حكم الخفي وجب الطلب في نزول عنه الخفاء اما المشكل فهو بالازداد

على الخفي كانه بعد اخفى على السامع حقيقة دخل في الشك لا امتثاله حتى كينال المراء الا باصل فافضل

غير عن امتثاله ونظيره في الاحكام حلف لا ياكل فانه ظلم فافضل في الدرس فافضل في الحكم وفي

حتى تجلب في معناه كمنه ان يمتثل ذلك المعنى بل يجد الحكم البصير انما كان في الحكم

في قوله لا ياكل فانه ظلم فافضل في الدرس فافضل في الحكم وفي

في قوله لا ياكل فانه ظلم فافضل في الدرس فافضل في الحكم وفي

في قوله لا ياكل فانه ظلم فافضل في الدرس فافضل في الحكم وفي

في قوله لا ياكل فانه ظلم فافضل في الدرس فافضل في الحكم وفي

۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶
 ۱۶۱۷
 ۱۶۱۸
 ۱۶۱۹
 ۱۶۲۰
 ۱۶۲۱
 ۱۶۲۲
 ۱۶۲۳
 ۱۶۲۴
 ۱۶۲۵
 ۱۶۲۶
 ۱۶۲۷
 ۱۶۲۸
 ۱۶۲۹
 ۱۶۳۰
 ۱۶۳۱
 ۱۶۳۲
 ۱۶۳۳
 ۱۶۳۴
 ۱۶۳۵
 ۱۶۳۶
 ۱۶۳۷
 ۱۶۳۸
 ۱۶۳۹
 ۱۶۴۰
 ۱۶۴۱
 ۱۶۴۲
 ۱۶۴۳
 ۱۶۴۴
 ۱۶۴۵

وهو أحق وجهاً فاضراً بحال لا يوقف على لزوم الالبيان من قبل الحكم ونظير في الشرعيات قوله تعالى
وحرّم الربوا فان المضمون من الربوا هو الزيادة المطلقة وهي غير مرادة بل المراد الزيادة الخالية
العرضية في بيع المقدر المتعاقبة واللفظ لا دلالة له على هذا فمما يلاحظ المراد بالتامل ثم فرق
في الخفاء المتشابه مثال المتشابه المحرّف والمقطوع في أوائل السور وحمل المتشابه على الحقيقة حقيقة
بحق يقال البيان فصل أخيراً ترك الالفاظ وما يترك به حقيقة اللفظ
التي أعاد دلالة العرف وذلك لأن شيئا من الأحكام بالالفاظا مما كان دلالة
اللفظ على المعنى المراد للمتكلم فاذا كان المعنى متعارفاً بين الناس كان ذلك المعنى
المتعارف دليلاً على أنه هو المراد به ظاهراً فيترتب عليه الحكم مثاله حلف لا يشترى
فهو على ما توافقه الناس فلا يثبت برأس العصفور والحمام ولو حلف لا يأكل بيضاً كان ذلك
المتعارف فلا يثبت تناول بيض العصفور والحمام وهكذا ظهر أن ترك الحقيقة لا يجب
إلى المجاز بل جاز أن يثبت الحقيقة الفاصلة في مثاله لتقييد العام بالبيضة فذلك لونه سواد
البيضة الله تعالى أن يرضى به حطم الكعبة لزمه حج بأفعال مطلق لوجود العرف والتأنيذ
يترك الحقيقة بدلالة في نفس الحكم لزم مثاله إذا قل كل مملوك فهو حر لم يغير مكانه
ولامن احتق بعضه إلا إذا نوى وهو يلزم لأن لفظ المملوك يتناول كل واحد من المكاتب والمعتق
من كل وجه لهذا المخرج بخرقه فيه ولا يحمل على المكاتب ولو تزوج المكاتب بنت مولاة
ملك المولى وثمة البنت لم يفسد النكاح وإذا لم يكن مملوكاً من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك
المطلوع وهذا المخرج الذي هو الولد فإن المملك فيها كامل فله أصل ومطلوعه في أصله

وهو ما احتل وجها فصار كحال الأوقف على المراد لا يبين من قبل التحكم ونظم في الشرح عما قبله
وحرر الربوا فان المفهوم من الربوا هو الزيادة مطلقة وهي غير مرادة بل المراد الزيادة الحاصلة
الموضوعة في بيع المقدار المتماثلة واللفظ لا دلالة له على هذا بل المراد بالتمام لم يرفق
في الخفاء المتشابه مثال المتشابه المحرر مطلقا ولو ان السوم حكم المحل والمتشابه حقيقة
بحق ياتر البيان فصل فبما ترك به حقان اللفظ وما يترك به حقيقة اللفظ
انواع احدها دلالة العرف وذلك لان شئنا الحكم بالالفاظا مما كان دلالة
اللفظ على المعنى المراد للمتكلم فاذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى
المتعارف دليلا على انه هو المراد به ظاهرا فيترتب عليه الحكم مثاله حلف لا يشترى
فهو على تعارف الناس فلا يحتاج براس العصفور والحمام لو حلف لا ياكل بيضا كان ذلك
المتعارف فلا يحتاج لتناول اصغر العصفور والحمام وهذا ظهر ان ترك الحقيقة لا يوجب
الى الجواز بل جاز ان يثبت به الحقيقة القاصرة في مثاله تقييد العلم بالبصر كذلك لو قال سمعت
الرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حطيم الكعبة يلزمه حج بافعال معلقة في وجوب العرف والنافذ
يترك الحقيقة بدلالة في نفس الجكلام مثاله اذا قل كل مملوك في نحو حرم يفتقر كماله
ولامن اعتبر بعضه الا اذا نوى وهو يلزم لان لفظ المملوك يتناول كل وجه والمكان
مكمل وجه هذا الوجه يصر فيه ولا يحمل له على المكاتب ولو تزوج المكاتب بنت من
ملك المملوك بنته لم يصعد النكاح واذا لم يكن مملوكا من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك
المطلوع وهذا الوجه الذي هو المراد بالملك فيها كامل فهذا محل وطى للدين ولم

[illegible]

عائشہ رضویہ ورنہ ملک ہی لانا اور ملک "۔

ولو فرضنا بيعا لا يمنع العاقد من السعي الى الجمعة بان كان في سفينة تجرى الى الجماع
لا يلزم البيع وعلى هذا قلنا اذا حلف لا يضر بامر له من شعرها او عظمها او خنجرها لم يضر
اذا كان بوجه الايلام ولو وجد صوة الضرب ومد الشعر عند الملاعبة دون
الايلام لا يحنث ومن حلف لا يضر فلا يضر بعد موته لا يحنث لا بعد لم يضر
الضرب هو الايلام كذا حلف لا يتكلم فلا يحنث بعد موته لا يحنث لعدم الايلام
هذا المعنى يقال اذا حلف لا ياكل كفا فاكل لحم السمك والجرا لا يحنث ولو اكل لحم الخنزير
يحنث لان العالم بالول السماع يعلم ان الحامل على هذا اليمين انما هو لحم السمك لا غير السمك
تناول الدواب في دار الحكم على ذلك واما المقصد فهو زيادة على النضر لا يتحقق معه النضر
الا يمكن النضر اقتضاه ليصح ونفسه معناه مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا
بغيت المرأة الا ان الفتى يقتضيه المصد كذا المصد حتى يطرأ الاقتضاء اذا قال
عند سعي بالف درهم فقال اعتقت يقع الفتى عن الامر بحسب عليه الف ولو كان
الامر في الكفارة يقع على ذلك لان قوله اعتقه عني بالثمن يفتق مفع
قوله بعه مني بالف ثم كن وكلي بالاعتاق فاعتقه عني فثبت البيع بطرأ الاقتضاء
فيثبت القبول كذلك لانه كره في باب البيع ولهذا قال ابو يوسف اذا قال اعتقت عني
غير شئ قال اعتقت يقع الفتى عن الامر ويكون هذا مقتضاها للهبة والتوكيل لا يحتاج الى
لانه غفر له القبول في باب البيع وكذا نقول القبول كره في باب البيع فاذا اثبتنا البيع اثبتنا القبول
جاءه العتق في باب الهبة فانه ليس بركن في الهبة ليكون الحكم بالهبة بطرأ الاقتضاء حكما

١٤

قوله لو فرضنا بيعا لا يمنع العاقد من السعي الى الجمعة بان كان في سفينة تجرى الى الجماع
قوله لا يضر بامر له من شعرها او عظمها او خنجرها لم يضر
قوله اذا كان بوجه الايلام ولو وجد صوة الضرب ومد الشعر عند الملاعبة دون
قوله الايلام لا يحنث ومن حلف لا يضر فلا يضر بعد موته لا يحنث لا بعد لم يضر
قوله الضرب هو الايلام كذا حلف لا يتكلم فلا يحنث بعد موته لا يحنث لعدم الايلام
قوله هذا المعنى يقال اذا حلف لا ياكل كفا فاكل لحم السمك والجرا لا يحنث ولو اكل لحم الخنزير
قوله يحنث لان العالم بالول السماع يعلم ان الحامل على هذا اليمين انما هو لحم السمك لا غير السمك
قوله تناول الدواب في دار الحكم على ذلك واما المقصد فهو زيادة على النضر لا يتحقق معه النضر
قوله الا يمكن النضر اقتضاه ليصح ونفسه معناه مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا
قوله بغيت المرأة الا ان الفتى يقتضيه المصد كذا المصد حتى يطرأ الاقتضاء اذا قال
قوله عند سعي بالف درهم فقال اعتقت يقع الفتى عن الامر بحسب عليه الف ولو كان
قوله الامر في الكفارة يقع على ذلك لان قوله اعتقه عني بالثمن يفتق مفع
قوله قوله بعه مني بالف ثم كن وكلي بالاعتاق فاعتقه عني فثبت البيع بطرأ الاقتضاء
قوله فيثبت القبول كذلك لانه كره في باب البيع ولهذا قال ابو يوسف اذا قال اعتقت عني
قوله غير شئ قال اعتقت يقع الفتى عن الامر ويكون هذا مقتضاها للهبة والتوكيل لا يحتاج الى
قوله لانه غفر له القبول في باب البيع وكذا نقول القبول كره في باب البيع فاذا اثبتنا البيع اثبتنا القبول
قوله جاءه العتق في باب الهبة فانه ليس بركن في الهبة ليكون الحكم بالهبة بطرأ الاقتضاء حكما

[illegible]

وحكم القرض انه يثبت بطريق الضم ثم ينفذ بعد الضم وانه قلنا اذا كان المستطوع

و نوي الثالث لا يصح ان الطلاق بعد مذكور الطلاق الا قضاء فبعد الطلاق والصلح

...فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُخِرَ فِي السَّجْدِ الذُّكُرُ فَاسْتَأْذَنُوا وَلَمْ يُحَذِّرَهُمُ الْمَوْلَاهُ مِنْ حَقٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فَتْنَةٌ مِمَّنْ كَفَرُوا فَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ

الفرار والعدم طوارىء لا تفي اى على ان الحق ثبت بعد الضرورة ١٢

طعام دون طعام لا یصح ان الاكل یقیض طعاما فکان ذلك قلیتا بجرایه الا انما یصح

بقدر الضرورة والضرورة ترتفع بالفرد المطلق ولا تخصيص عن الفرد المطلق لا التخصيص

يعتد العزم ولو قال بعد الدخول اعتدى ونوى به الطلاق فيقع الطلاق اقتضاء لان الاعتداد

قوله والذات فوق الطائفة - اضرة هذه الحجة الى احوال

سابقہ الامور بالاعتناء بالاصح الامور بالاعتناء اذ

صفة البينونة زائدة على مد والضرورة فلا يثبت بطريق الاختصاص يقع ١٩٥

لما ذكرنا فضل في الامرا لامر في اللغة قول لقائل غيره افضل وفي الشرح تصبى الرام

على الغير ذكر بعض الأئمة ان المراد بالامسختص هذه الصيغة واستحال ان يكون

معناه ان حقيقة الام تختص بهذه الصفة فان الله تعامتكا والاعل عندنا

ای معنی مذکور بعضی آیه ۱۲

أمر على الجبار الجبار السحاب بجوز هذه الطبيعة في الأرض وحال يقابلان

معناه ان المراد بالامر للامر يحقن هذه الصيغة فان المراد المتأخر بالامر وجوب

الفعل على العبد هو معنى الابتداء بخدمة وقد ثبت الوجوب بدون هذه الصيغة

السمع على من يتبعه الدعوة للورد السمعة

عَلَيْكُمْ سَلَامٌ

رسول و جیب الطور و لا یستقیم یل لب فی البیاض و البیاض فی البیاض
 ای قول ابن المظاہر ۱۲۳۲ ای الوصوف ۱۲

فی حرف الف بدلی استر حیات کنی و لیون فعل ارسو بنابر له فی افعلا و لا یلزم غم

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى من النعمان وما لا يدرى من الغيوب ما لا يحصى من النعمان وما لا يدرى من الغيوب ما لا يحصى من النعمان

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

سواء في الجملة بالظهر أم بخلافه فمعلوم وحكم اسم المجلس ان يتناول الادب عند
ويحذف كل المجلس على هذا قلنا اذ اختلف في المانع فيستدل في ذلك فمعرفة ولو لم يكن جميع
صحة تنبيه وهذا قلنا اذ اختلف في المانع فقلت طلق يقع الواحد ولو في الثالث صحة
لوقول اخر طلع اي تناول الواحد عند الاطلاق ولو في الثالث صحة ولو في الثاني
اذا كانت المنكحة مائة فارتفع التنبيه في حقها بنية لكل المجلس ولو في العدة تزوج يقع على
امر واحد ولو في الثاني صحة فنتيجه لا ذلك كل المجلس في العمل كذا في علي هذا فصل في
فان ذلك لم يثبت كالم لا يثبت اربابها التي يثبت لها الوجوب فالامر لطلب اداء ما وجبت
لذات سببها قولنا لا يثبت اصل الوجوب بمنزلة قول الرجل اذ من المبيع واذا نفقة الزوجة
فاداء وجبت العبادة لسببها فوجه الامر اداء ما وجبت من اجله فالامر لما يتناول المجلس
جلسه ما وجبت من اجله ما يقال ان الواجب في وقت الظهر فوجه الامر اداء ذلك الواجب
اذ تكرر الوقت تكرر الواجب فيتناول الامر ذلك الواجب اخر ضرورة يتناول كل المجلس
صلوة فكل تكرر العبادة المستمرة بهذه الطريقة لا يطرأ فيها الامر بيقضه التكرار فصل
للمسوية نوعان مطلق من الوقت ومقيد وحكم المطلق ان يكون الاداء اجماعا على التراخي
ان لا يعقبة في العمر على هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان تعتكف شهر الله ان تعتكف شهر شاء
ولو نذر ان يصوم شهر الله ان يصوم أي شهر شاء وفي الزكاة صدقة العطاء والعشر للذهب معلوم
لا يصير بالخير مرم طافانه لو ملك ان يصاب بسقط الواجب كانت اذ اذبح ماله وصار يقدر
كفر بالصوم ولو كان لا يجوز يقضه الصلوة في الاوقات للزمنه كسماح مطلقا وكما كان

وهو لا ينافي في ذلك ما وجدنا في بعض النسخ من ان الواجب في وقت الظهر فوجه الامر اداء ذلك الواجب
اذ تكرر الوقت تكرر الواجب فيتناول الامر ذلك الواجب اخر ضرورة يتناول كل المجلس
صلوة فكل تكرر العبادة المستمرة بهذه الطريقة لا يطرأ فيها الامر بيقضه التكرار فصل
للمسوية نوعان مطلق من الوقت ومقيد وحكم المطلق ان يكون الاداء اجماعا على التراخي
ان لا يعقبة في العمر على هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان تعتكف شهر الله ان تعتكف شهر شاء
ولو نذر ان يصوم شهر الله ان يصوم أي شهر شاء وفي الزكاة صدقة العطاء والعشر للذهب معلوم
لا يصير بالخير مرم طافانه لو ملك ان يصاب بسقط الواجب كانت اذ اذبح ماله وصار يقدر
كفر بالصوم ولو كان لا يجوز يقضه الصلوة في الاوقات للزمنه كسماح مطلقا وكما كان

وهو لا ينافي في ذلك ما وجدنا في بعض النسخ من ان الواجب في وقت الظهر فوجه الامر اداء ذلك الواجب
اذ تكرر الوقت تكرر الواجب فيتناول الامر ذلك الواجب اخر ضرورة يتناول كل المجلس
صلوة فكل تكرر العبادة المستمرة بهذه الطريقة لا يطرأ فيها الامر بيقضه التكرار فصل
للمسوية نوعان مطلق من الوقت ومقيد وحكم المطلق ان يكون الاداء اجماعا على التراخي
ان لا يعقبة في العمر على هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان تعتكف شهر الله ان تعتكف شهر شاء
ولو نذر ان يصوم شهر الله ان يصوم أي شهر شاء وفي الزكاة صدقة العطاء والعشر للذهب معلوم
لا يصير بالخير مرم طافانه لو ملك ان يصاب بسقط الواجب كانت اذ اذبح ماله وصار يقدر
كفر بالصوم ولو كان لا يجوز يقضه الصلوة في الاوقات للزمنه كسماح مطلقا وكما كان

[illegible]

[illegible]

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

عاشقانه و قدیمه لایان اسم الله و اسم پاکیزه حضرت علی بن ابی طالب علیه السلام

[illegible]

(Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.)

بعد البيع فان حلت عند المالك او المشتري ازمة الفرض الغاصب باعتبار اصل المالك
واقتل تلك الحجة استند المالك الى سبب كانه لم يولد له عند
حماه بفعل عند الغاصب بالاداة عند المالك كيد الغاصب الصانع الحقيقي
الاصل عند المالك لا كما لو كان اونا فضاء اونا نصيبا الى الغصاة عند تقدير المالك
يتعين المال في الوديعة والكالة والغصب ولو اراد المودع والوكيل الغاصب العين
ما يملكه الميراث في اموال غيره فليس عليه عيب ان المشتري ما يملكه الاخوة والبنات فيه
الاصل هو لا يبيع الشاقي الى الغاصب العين المفقودة وان تغيرت يد الغاصب
فاحتوا وجوب الغصب في الغصب فحظها واسلحة في علمه ادا ادا الشاقي
ففيها وبها وعلما ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا
للاصناف عليه في الحقيقة والغصب ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا
المالك فظاهر الرواية وكذلك لو غصب ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا
ويقر من هذا مسألة المظن قالوا في الغصب بعد اخذ المالك ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا

في البيع فان حلت عند المالك او المشتري ازمة الفرض الغاصب باعتبار اصل المالك
واقتل تلك الحجة استند المالك الى سبب كانه لم يولد له عند
حماه بفعل عند الغاصب بالاداة عند المالك كيد الغاصب الصانع الحقيقي
الاصل عند المالك لا كما لو كان اونا فضاء اونا نصيبا الى الغصاة عند تقدير المالك
يتعين المال في الوديعة والكالة والغصب ولو اراد المودع والوكيل الغاصب العين
ما يملكه الميراث في اموال غيره فليس عليه عيب ان المشتري ما يملكه الاخوة والبنات فيه
الاصل هو لا يبيع الشاقي الى الغاصب العين المفقودة وان تغيرت يد الغاصب
فاحتوا وجوب الغصب في الغصب فحظها واسلحة في علمه ادا ادا الشاقي
ففيها وبها وعلما ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا
للاصناف عليه في الحقيقة والغصب ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا
المالك فظاهر الرواية وكذلك لو غصب ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا
ويقر من هذا مسألة المظن قالوا في الغصب بعد اخذ المالك ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا

في البيع فان حلت عند المالك او المشتري ازمة الفرض الغاصب باعتبار اصل المالك
واقتل تلك الحجة استند المالك الى سبب كانه لم يولد له عند
حماه بفعل عند الغاصب بالاداة عند المالك كيد الغاصب الصانع الحقيقي
الاصل عند المالك لا كما لو كان اونا فضاء اونا نصيبا الى الغصاة عند تقدير المالك
يتعين المال في الوديعة والكالة والغصب ولو اراد المودع والوكيل الغاصب العين
ما يملكه الميراث في اموال غيره فليس عليه عيب ان المشتري ما يملكه الاخوة والبنات فيه
الاصل هو لا يبيع الشاقي الى الغاصب العين المفقودة وان تغيرت يد الغاصب
فاحتوا وجوب الغصب في الغصب فحظها واسلحة في علمه ادا ادا الشاقي
ففيها وبها وعلما ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا
للاصناف عليه في الحقيقة والغصب ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا
المالك فظاهر الرواية وكذلك لو غصب ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا
ويقر من هذا مسألة المظن قالوا في الغصب بعد اخذ المالك ففصلها من حصة فزعمها وبها في الخراج كذا ذلك ملكا للمالك وقلنا

المثل الحاصل منها يظهر عند الخصومة فاما قبل الخصومة فلا يقبل حصول المثل من كل وجه فلو كان
متمم له كالمثل ولا يمكن ان يكون ايجاب القضاء فيه وهذا المعنى قلنا ان النافع للصنع كالمثل لان ايجاب
بالمثل متقدرا على ايجاب العين كالمثل العين عاقل المنفعة لا صانع ولا معنى كذا ان غصن عبد فاستخرج
حماره من فيه ثم اخرج الموصون المالك لا يملكه من النافع خرافة المثل فبقى المثل كالمثل انتقال جروته الى
الاخر وهذا المعنى كالمثل منافع البضع بالتمسك بالباطل على الطرد ولا نقل من وجه الفرض ولا
حق ولو وحل وجه انسان لا يضمن الزوج شي الا اذا اخرج المثل مع انه لا يملكه صوابا ولا معنى
متنزه له شرعا فيجوز فضله بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان الفدية في حق الشفيع الفاني مثل
والدية في الفضل خطأ مثل البضيع مع انه لا مشاهدتها فيها فضل في الله الله تعالى في ذلك
الحسنة كانه لو شرب الخمر والكذب والظلم والغي عن المظهر في الشرع كانه في الصوم يوم
والصلوة في المودة المذكورة وسبع الدرهم بالدرهمين حكم البيع الاول ان يكون الذي يضمنه يوم
الذي يتكون عنه شيئا من الممكن شرعا اصل حكم البيع الثاني ان يكون للمدعي عن غير ما اضيف اليه الذي
هو من نفسه فيغير ويكسر الباطل من تركه لانه لا يضمنه في هذا اقل اصحابنا الذي عن الجهر في
يقضه بقره ما اريد بذلك التصديق في شرع عاقل كانه لو لم يشرع عاقل العبد على حصول
ذلك في هذا المعالج وذلك من الشارع محال وفيه لا انفعال الحسنة كانه لو كان عبدا لم يدر
على العبد كانه لو كان العبد الفاعل الحسنة في بيع الفاسد كانه لو كان العبد الفاعل
الذي يبيع يوم كانه لو كان العبد الفاعل الحسنة في بيع الفاسد كانه لو كان العبد الفاعل
القبض باعتبار البيع ويحظر بضمنا اعتبار كونه حرا ما اغيره هذا بخلاف المشرع ومنه

المثل الحاصل منها يظهر عند الخصومة فاما قبل الخصومة فلا يقبل حصول المثل من كل وجه فلو كان
متمم له كالمثل ولا يمكن ان يكون ايجاب القضاء فيه وهذا المعنى قلنا ان النافع للصنع كالمثل لان ايجاب
بالمثل متقدرا على ايجاب العين كالمثل العين عاقل المنفعة لا صانع ولا معنى كذا ان غصن عبد فاستخرج
حماره من فيه ثم اخرج الموصون المالك لا يملكه من النافع خرافة المثل فبقى المثل كالمثل انتقال جروته الى
الاخر وهذا المعنى كالمثل منافع البضع بالتمسك بالباطل على الطرد ولا نقل من وجه الفرض ولا
حق ولو وحل وجه انسان لا يضمن الزوج شي الا اذا اخرج المثل مع انه لا يملكه صوابا ولا معنى
متنزه له شرعا فيجوز فضله بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان الفدية في حق الشفيع الفاني مثل
والدية في الفضل خطأ مثل البضيع مع انه لا مشاهدتها فيها فضل في الله الله تعالى في ذلك
الحسنة كانه لو شرب الخمر والكذب والظلم والغي عن المظهر في الشرع كانه في الصوم يوم
والصلوة في المودة المذكورة وسبع الدرهم بالدرهمين حكم البيع الاول ان يكون الذي يضمنه يوم
الذي يتكون عنه شيئا من الممكن شرعا اصل حكم البيع الثاني ان يكون للمدعي عن غير ما اضيف اليه الذي
هو من نفسه فيغير ويكسر الباطل من تركه لانه لا يضمنه في هذا اقل اصحابنا الذي عن الجهر في
يقضه بقره ما اريد بذلك التصديق في شرع عاقل كانه لو لم يشرع عاقل العبد على حصول
ذلك في هذا المعالج وذلك من الشارع محال وفيه لا انفعال الحسنة كانه لو كان عبدا لم يدر
على العبد كانه لو كان العبد الفاعل الحسنة في بيع الفاسد كانه لو كان العبد الفاعل
الذي يبيع يوم كانه لو كان العبد الفاعل الحسنة في بيع الفاسد كانه لو كان العبد الفاعل
القبض باعتبار البيع ويحظر بضمنا اعتبار كونه حرا ما اغيره هذا بخلاف المشرع ومنه

وَمَقْعِدُ الْعَمْرِ مِنْكُمْ وَكَحَاجِ الْحَارِمِ وَالتَّحَاكِجِ بغيره لان حب التحاكيح للخصم
التي حرمت النفس فاستحل الجميع سبها فيحل النكاح على النكاح فاستحل الجميع سبها فيحل النكاح على النكاح
وقد امكن الجميع سبها بان ثبت ملك وحرم النفس اليقين وتحرر العصبية ملك المسلم يبقى ملكه
ويحرم النفس وعلى هذا قال الصحابة اذ انزل نصوص يوم النحر ايام التثنية يصح نكاحه لانه نكاح
مشروع وكذلك لو نذر بالصلوة في الاوقات المكرمة وتبعه فذلك يصح ما شرع وعملنا ذكرنا ان النكاح
الخصم مشروعا وهذا قلنا المشروعي في الصلوة في هذه الاوقات من التثنية واركان الحرام ليس لهم
الايمان منه لو حضر عند الصلوة اذ ارتفع التمسح في غاود ولو كان امكنه الايمان به في الكراهة وفيه فرق
صوم يوم العيد لا يشرع فيه كايدي عند الحنفية ومحمد لان الايمان لا ينفك عن ارتكاب الحرام
ومن هذا النوع على الحائض في الحيض من غيرها باعتراف اهل الاصل لانه لا ينفك عن الحيض
فاعترفوا بالنساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن وهذا قلنا ثبتت الاحكام على عدد الوطى
احصاها او اوتحل المرأة للزوج الاول ثبتت حكم المهر العدة والمنفقة واستغنى عن العقد في حال الصدق
كاتب ثابته بعد ثبوت النسخة من العقد الثاني ثبتت الاحكام على عدد الوطى وصدق بالملك
والاصطفاة بعين مصصين والزوج يسكن معصية والصلوة في الارض من المصصية والبيع
الذء فانه يثبت الحكم على هذه النسخة فامع استصحابا على الحرمة واعتبار هذا الاصل قلنا في قوله تعالى
ولا تقبلوا الرهن فانه ابدان الفاسق من اهل الشهادة فينبغي عقد النكاح بشهادة الفاسق لان
في الشهادة بين الشهادة على اعلم اقبل شهادة في الاداء لا يصدق في اصيلها على علم
لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فحصل في نفسه طريق التراد بالضمون على علم لمعروف

بالضم من حرف ما هنا اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى جهاز الاخر حقيقة اولى صناديقه ما قال علماء زمانه البتة
الحلقه من ماء الزنا يحرم على الزنى كما حاقه لا الشائع من جعل الصحيح ما قلنا لا ينافى بنبته حقيقة في كل
قوله تكلمت عليكم اميائكم وبما كنتم وبتقريبه منكم الحكم على المذهبين من حل الزنى ويجوز المذهبين من التقصير
النارث ورواية شمس الخرج والبروز منها ان احد الجاهل اذا اوجب تخصيصها بالنص في النص فاحمل
على لا يستلزم التخصيص مثاله في قوله لا ولا مستم النساء فالمراسلة لو حلت على الوجه كان النص
في جميعه موجوده ولو حلت على السن بالكل النص في صباه في كثير من النسخ فان من الجاهل والطفلة
بصرفه جدا غير ان النص في النص في احد قول الشافعي ويتفرع منه الاحكام على المذهبين من اباحة
ومس المحض ودخول المجد وصحة الامامة ولزوم التعميم عند عدم الماء وقد ذكرنا في التمهيد
ان النص اذا قرئ بقرايتين اورد في بروايتين كالعمل على جدي كعمل بالوجهين او مثاله في
واحدكم قرى بالصبي النص في النص في عطف على المسح فحلت قرأة المحض في الخلف
على حال عدم التخفيف وابتدأ هذا النص في النص في المسح ثبت لاكتفاء ذلك قوله حتى يصح قرى بالتدبير
التخفيف في غير التخفيف في ايام ايام اخره في قرأة التثنية فاذ كانا اياما في النص في عطف
احكامنا في انقطع من المحض اقل من عشرة ايام في حق الحائض حتى تقبل ان قال الجاهل في ثبت
ولو انقطع ما عشرة ايام في حقها قبل العمل ان مطلق الطهارة ثبت بانقطع الدم وهذا قلنا اذا انقطع دم
عشرة ايام في حقها الصلوة تدعى فرضية الوقت ان لم يبق من الوقت مقدار ما يقتل فيه ولو انقطع
اقل من عشرة ايام في حقها الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما يقتل فيه ثم لم يبق من الوقت
الفرضية والا فلا ثم تذكر من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك بينها على وضع الحكم

٢٤

قوله تكلمت عليكم اميائكم وبما كنتم وبتقريبه منكم الحكم على المذهبين من حل الزنى ويجوز المذهبين من التقصير
النارث ورواية شمس الخرج والبروز منها ان احد الجاهل اذا اوجب تخصيصها بالنص في النص فاحمل
على لا يستلزم التخصيص مثاله في قوله لا ولا مستم النساء فالمراسلة لو حلت على الوجه كان النص
في جميعه موجوده ولو حلت على السن بالكل النص في صباه في كثير من النسخ فان من الجاهل والطفلة
بصرفه جدا غير ان النص في النص في احد قول الشافعي ويتفرع منه الاحكام على المذهبين من اباحة
ومس المحض ودخول المجد وصحة الامامة ولزوم التعميم عند عدم الماء وقد ذكرنا في التمهيد
ان النص اذا قرئ بقرايتين اورد في بروايتين كالعمل على جدي كعمل بالوجهين او مثاله في
واحدكم قرى بالصبي النص في النص في عطف على المسح فحلت قرأة المحض في الخلف
على حال عدم التخفيف وابتدأ هذا النص في النص في المسح ثبت لاكتفاء ذلك قوله حتى يصح قرى بالتدبير
التخفيف في غير التخفيف في ايام ايام اخره في قرأة التثنية فاذ كانا اياما في النص في عطف
احكامنا في انقطع من المحض اقل من عشرة ايام في حق الحائض حتى تقبل ان قال الجاهل في ثبت
ولو انقطع ما عشرة ايام في حقها قبل العمل ان مطلق الطهارة ثبت بانقطع الدم وهذا قلنا اذا انقطع دم
عشرة ايام في حقها الصلوة تدعى فرضية الوقت ان لم يبق من الوقت مقدار ما يقتل فيه ولو انقطع
اقل من عشرة ايام في حقها الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما يقتل فيه ثم لم يبق من الوقت
الفرضية والا فلا ثم تذكر من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك بينها على وضع الحكم

[illegible]

٢٤

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ثم زيد طلعت ولا يشترط في معنى الترتيب لها في قولنا دخلت هذه الدار وهذه الدار
فان قلت قلت في هذه الدار الثانية قد دخلت الاولى فالحال ان يدخل الدار وانت تطلق تطلق في الحال
اي قوله ان دخلت الدار وانت تطلق في الحال
ولا يفوت ذلك زيد الترتيب الطلاق في الحال فيكون ذلك تعليلًا لا خبرًا وقد كان الواو المحال في جميع
وهو في الحال في معنى الشرط مثله ما قاله المادون اذا قال العبد او الى العاوانت حريتك كذا
لا يمان به الفزول ما في الحال الواو على الحال بطريق الجواز فلا يمان به لاختلاف اللفظ على ذلك وقيل ان
ثبت ما في قولنا العبد او الى العاوانت حريتك في معنى الشرط في حال كذا في قامت الدلالة على ذلك فان
الحال لا يستلزم شيئا من ذلك فليس في قوله العبد او الى العاوانت حريتك في حال كذا في قامت الدلالة على ذلك فان
منهضة ومصلحة تطلق في الحال ولو في التعليق حتى يثبت في ما يثبت ويبرأ الله تعالى ان اللفظ
يحتل معنى الحال لان الظاهر خلافه واذا تأملت ذلك بقصد ثبت في قولنا هذه الالف مضاربة
بما في الترتيب لا يتقيد اللفظ بالزمن ويكون المضاربة عامة لان اللفظ لا يصلح حكاية كذا لانه
فلا يتقيد صدر الكلام وعلى هذا قال ابو حنيفة ثم اذا قلت لرجل اطلق في ذلك الالف مطلقا
شي لان قولها ذلك الالف كين في حال حكاية لفظها وقيل ما طلقه معي في حال فليس في ذلك الالف مطلقا
بل في الدليل الجواز قوله اصل هذا النسخ وذلك لان دالة الاجازة في جميع الحال حقيقة اللفظ
انما للمقتضى مع الالف اصل هذا المستعمل في الخبرية لما في التعلق بشرط قال اصحابنا اذا قال بعد
هذا العبد الالف فقال الالف في حريتك ذلك قبل البيع ثبت التعليق منه عقيب البيع بخلاف ما في قول
او حريته فانه يكون في البيع ثم اذا قال المحاط انظر الى هذا الذي يلفظ فصيحا فاضطر فقال نعم فقال له اني
على الواو محال فيكون الواو مضافا الى الواو في قوله العبد او الى العاوانت حريتك في حال كذا في قامت الدلالة على ذلك فان

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

ثم عند الدخول يظهر الترتيب فلا يقع الا واحدة وفي كالت طاق لوطا في دخلت الدار
ففي الوقوع على بالزاي ١٢ اي تقع الاولى وتكون الثانية باقية بالاولى
فعند الحقيقة وقع في الحال لفت الثانية والثالثة وعند ما يقع الواحد عند
لما ذكرنا وان كانت المراجعة مدحها فان قدم الشرط تعلقت الاولى بالدخول وتبقى ثلثا في
للمصطفية وان اخرج الشرط وقع ثنتان في الحال وتعلقت الثالثة بالدخول وعند ما يتعلق الكل
في الفصلين فصل بل لتدارك الغلط باقامة الثاني مقام الاول فاذا قل غير المخرج
انت طاق واحدة لابل ثنتين وقعت احدها لان قوله لابل ثنتين يقع عن الاول باقامة الثاني
الاول لم يصح حقيقه الاول فلا يبقى العمل عند قوله ثنتين لو كانت مدحها يقع التلاد
بمحدود على الف بل لقان حيث كانت اوف عند اوقاف في فمحت اوف
للفظ لتدارك الغلط باثبات الثاني مقام الاول لم يصح ابطال الاول وتصحح الثاني مع
وذلك بطريق زائد الالف على الالف كالمستدرك انت طاق واحد لابل ثنتين كذا عند التثنية
اخذه الغلط انما يكون في الاتحاد والاشارة فكم يصح اللفظ لتدارك الغلط في الامر
بمحدود على الف بل لقان حيث كانت اوف عند اوقاف في فمحت اوف
لكن الاستدراك بعد النفي محبة اثبات ما بعدة فاما في مقابلة ثبات بل ليله والعطف
الكلية انما يتحقق عند ساق الكلام فان كان الكلام مستقفا لتعلق النفي بالثبات الذي بعد ولا
مستأنف مثاله ما ذكره محدث في الجامع قال اهل على فمحت هل فلا ولا لكنه عصب
مستأنف فظ ان النفي كان السبب لنفسه والالف على الف من ثمن هذه الحارة فقال لطف
جاءت بك لكن عليك يلزمه المال فظ ان النفي في الاخرى في المال في قوله فقال لطف فقال
لا يوجبها ان على ثا داه ١٢

قوله في الوقوع على بالزاي ١٢ اي تقع الاولى وتكون الثانية باقية بالاولى
قوله في الحال لفت الثانية والثالثة وعند ما يقع الواحد عند
قوله لما ذكرنا وان كانت المراجعة مدحها فان قدم الشرط تعلقت الاولى بالدخول وتبقى ثلثا في
قوله للمصطفية وان اخرج الشرط وقع ثنتان في الحال وتعلقت الثالثة بالدخول وعند ما يتعلق الكل
قوله في الفصلين فصل بل لتدارك الغلط باقامة الثاني مقام الاول فاذا قل غير المخرج
قوله انت طاق واحدة لابل ثنتين وقعت احدها لان قوله لابل ثنتين يقع عن الاول باقامة الثاني
قوله الاول لم يصح حقيقه الاول فلا يبقى العمل عند قوله ثنتين لو كانت مدحها يقع التلاد
قوله بمحدود على الف بل لقان حيث كانت اوف عند اوقاف في فمحت اوف
قوله للفظ لتدارك الغلط باثبات الثاني مقام الاول لم يصح ابطال الاول وتصحح الثاني مع
قوله وذلك بطريق زائد الالف على الالف كالمستدرك انت طاق واحد لابل ثنتين كذا عند التثنية
قوله اخذه الغلط انما يكون في الاتحاد والاشارة فكم يصح اللفظ لتدارك الغلط في الامر
قوله بمحدود على الف بل لقان حيث كانت اوف عند اوقاف في فمحت اوف
قوله لكن الاستدراك بعد النفي محبة اثبات ما بعدة فاما في مقابلة ثبات بل ليله والعطف
قوله الكلية انما يتحقق عند ساق الكلام فان كان الكلام مستقفا لتعلق النفي بالثبات الذي بعد ولا
قوله مستأنف مثاله ما ذكره محدث في الجامع قال اهل على فمحت هل فلا ولا لكنه عصب
قوله مستأنف فظ ان النفي كان السبب لنفسه والالف على الف من ثمن هذه الحارة فقال لطف
قوله جاءت بك لكن عليك يلزمه المال فظ ان النفي في الاخرى في المال في قوله فقال لطف فقال
قوله لا يوجبها ان على ثا داه ١٢

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان احببني ابراهيم فانت حر و ان لم يحبني اصداقك ليون الحبر اصفا يا اهدوم علو خير و يا
 لان العليم

لا يعينون ولو كان لجبري إن فاداهم فانت حر ذلك على مطلق الجبري حر كما دعا عني ولو كان

لا مريد ان يخرج من الدار باذني فلان يحتاج الى الاذن من كل واحد المستثنى خراج من

فخرجك المرة الثانية بدين الأذن طلقت وقال خرجت من الدار أن أذن لك مدام

من حقى وحررت فى احدى الاذن لانتطق فى الزباد اذا ان استطاع بمشية الله تعالى

اللہ تعالیٰ وحکم مطلق فصل ۱۱ وجہ الیہ البیان علی سبعة انواع بیان لقریوبیا النفسی

وبيان ضرورة وبيان حال بيان عطف وبيان تبادل الملالاوهما ينكون معنى اللفظ

لكنه يحتمل غيره فبين المراد بظاهر الظاهر ميقن برحم الظاهر بسببانه ومثاله اذا قال الفلان
 اى بيان ان بلفظ هو الظاهر فى بيان ذلك المراد الظاهر اى اى غير المحقق ١٢ م - ق

فقير خبط بفقر البدل والف من فقر البدل فانه يكون بيان فقر ركن المطلق كالجموعه على

البلد نفقة مع احتمال الرادة الغير مذكرة ذلك تعد مرة واحدة ولذا كان في حال عدم العلم

فأرسله عندئذ إلى بلاد الهند الكامنة مع احتمال إرادة الغير فأذا بال مدية فقد تم بحكم الظاهر

فصل واما بيان التفسير فهو ماذا كان اللفظ غير متصرف المراد فكشفه ببيان ما له اذا

لقد ان علي تقي قدس الشئ اوقل على عظمه وبقدرته النصف قال علي ارحم وفسر ما بقدرته
 بواحه او اثنين او نحو ذلك

وَحَمْدُ هَذَيْنِ الْوَعَيْنِ مِنَ الْبَيَانِ يَقْتَضِي مَوْضِعَهُ وَمَقْصُودَهُ فَضْلُهُ فِي بَيَانِ التَّغْيِيرِ وَأَمَّا

بيان التغيير وهو ان يتغير بمانه مع كل ما يظلم التغيير الاستثناء فدل اختلاف الفقهاء في
 مرجع التغيير ^{المرجع} بان يفسر اللفظ عن ظاهره معناه الى بعض مقالاته ١٣ من مجموع

الفصلين فقال اصحابنا العلق بالشرط مسبب ودون الشرط لا قبله قال الشافعي في الغليل مسبب
اي الغليل في الشرط مسبب على كل واحد منهما

الان علم الترمذی من حکم وفائدة الخلاصة نظرية احوال الجنسية ان نزوح جمل

[illegible]

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

طابق اوقا العبد الغير ملكة شخوات حر يكون التعلق باطلا عند لان حكم التعلق
 انعقاد صك الحكم عليه والطلاق والعنا وهذا لم يتفق عليه لعدم اضافته الى المحل فبطل
 حكم التعلق فلا يقع التعلق وعندنا ان حكم التعلق صحيحا حتى لو تزوجها بغير الطلاق لان
 حكمه انما يتفق عليه عند وجود الشرط والمالك تملك عند وجود الشرط فيصح هذا التعلق
 عندنا شرط صحة التعلق لو وقع في صورة عدم المالك ان يكون مضافا الى المالك الى
 الملك حتى لو قال احببته ان دخلت الدار فانت طابق في تزوجها ووجد الشرط يقع الطلاق
 وكذلك طول الحر يمنع من تزوجها لان الحكم على كماله لان الامه لعدم الطلاق ووجد
 كان الشرط عدمه وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز وكذلك قال الشافعي رحمه الله لا نفقه
 المبينية الا اذا كانت حراما لان الكتاب خلق الاتفاق باسم لقوله تعاوان كن ولا حيل
 وافيقو عليهم حتى يضعف جهلهم فعند عدم الحكم كان الشرط مانعا من الشرط مانع
 عنده وعند المالك يمكن عدم الشرط مانعا من الحكم جاز ان ثبت الحكم بدليله في تزوجها
 الامه ويجب الاتفاق بالعمومات ومن توابع هذا النوع ترتب الحكم على اقسام الموصوف
 فانه بمنزلة تعلق الحكم بذلك الوصف عندنا وعلى هذا قال الشافعي لا يجوز نكاح الامية
 الكتابية لان النص تب الحكم على امة مؤمنة لقوله فانم فتيانكم المؤمنات فتقتل
 فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الامه الكتابية ومن صور بيان التقييد
 الاستثناء في صاحبناج المان الاستثناء الحكم بالبعد الشيا كان لم ينكح الاما بقا وغيره
 بقوله عليه السلام ان الحكم ان الاستثناء لجميعها من العمل بقوله عدم الشرط في حكم التعلق وهذا

الطلاق اوقا العبد الغير املكه كانت حر يكون المعلق باطلا عند لان حكم المعلق
الافتقار صدد الحكم عامة والطلاق والعقار منها لم يتفق عليه لعدم اضافة الى المحل فبطل
حكم المعلق فلا يصح المعلق وعندنا كان المعلق صحيحا حتى لو تزوجها يقع الطلاق لان
كلامه انما يتفق عليه عند وجوب الشرط والمالك ثلث عند وجوب الشرط فيصير هذا العبد
فتناشر صحة المعلق لو وقع في صورة عدم المالك ان يكون مضيا الى المالك الى
المالك حتى لو قل احببته ان دخلت الدار فانت طالق بعد وجوب الشرط لان الطلاق
وكذلك طلق الحرة يمنع حتى لا يباح الامه عند لان الحكم علق كتحا الامه لعدم
كان الشرط عدم الوعد الشرط مانع من الحكم فلا يجوز ذلك قال الشافعي لا نفقه
المسوقة الا اذا كانت جامدا لان الكتاب على الاتفاق باسجل لقوله تعالى ان كن اولاد
واففقوا عليهم حتى يصنع جملهم فعند عدم الحكم كان الشرط عدم الوعد الشرط مانع
عنده وعند المالكين عدم الشرط مانع من الحكم جاز ان ثبت الحكم بدليله فيجوز
الامه ويحب الاتفاق بالعمومات من قواعب هذا النوع ترتيب الحكم على الاسم الموصوف
فانه بمنزلة تعليق الحكم بذلك الوصف عنده وعلى هذا قال الشافعي لا يجوز تكاح الامه
الكتابية لان النص تب الحكم عمومه مؤتمنه لقوله تعالى من فتيانكم المومنات فتستقل
فيمنع الحكم عند عدم الوعد فلا يجوز تكاح الامه الكتابية من صلب بيان التغيير
الاستثناء فذهب اصحابنا الى ان الاستثناء الحكم بالكاتبه الشيا كان حكم الامهات
يعقد عليه من الحكم لان الاستثناء يعميهما من العمل بغيره عدم الشرط في باب المعلق

عليه السلام بالبيع الطعام بالطعام الاسوي فنفذ المشتاع منه حصة الطعام
بالطعام على الاطلاق خرج عن هذه الجملة صوابا بالاستثناء وبقي الباقي تحت حكم الصلح
ونتيجة هذا هو بيع الحصة من الطعام بحصتين منه عند بيع حصة لا بد من الحصة
لان للمالك يقيده ببيع يمكن العدم من انما التنازلي التفاضل فيه كذا روى الى يني
العاجز فالا ليدخل تحت المعية المتوى كاخرا جاعل قضية الحصة و صوابا بالتغير وما اذا
نقلان على الف دقة فتقوله على قيد الجواب هو قوله ودية غير الى الخط وقوله اعطيت
العامله اقتضاها من حصة بيا التغير وكذا قول الفروع على الف روي حكم بيا التغير انه يصح
موصوفا ولا يصح كونه بعد هذا مسائل خلت فيها العلم بانها من جملة بيا التغير
للاصل او من جملة بيان التبدل ولا يصح سياتي طرنا في بيان التبدل فصل واما بيان
تمتاله فوقه تقاووز ابواه فلا حمة التملك وحسبها بين الاولين ثم بين نصيب التملك فصل
بيان النصيب الا ب على هذا قلنا اذا بينا نصيب المضارب سكتنا عن نصيب المالك في الشركة
وكذلك لو بينا نصيب المالك سكتنا عن نصيب المضارب بيان او على هذا حكم المضاربة وكذا
لو اوصو له او فله بالف ثم بين نصيب احد ما كان ذلك بيا النصيب الاخر ولو طلق
احد امر له ثم وطى احد ما كان ذلك بيا الطلاق في كل واحد من هذه الطرق في الحق المسمى
يخيفه كل من حل الوطى في الاما نشت بطريقين فلا يقع حجة الملك باعتبار حال الوطى
واما بيان الحاشية فما اذا اراد صاحب الشرح امر مائة فلم ينفذ ذلك كان سكت عن غيره البيا
الله مشرع والتفريع اذا علم بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة البيان اذا زيد ذلك والبكر اذا

بقرع الحوى سكبت عن الرد كان ذلك بمنزلة البيان بالرضا والاداء والى اذ اراد عبيد بيع
والى الف حنك كان ذلك بمنزلة الاداء فيصير فاعلى الجار او المالك فاعلى محل القضاء يكون
بمنزلة الرضا بلزوم المال بطريق الاقرار عند ما يطرأ على المالك عند فاعلى اصل السكوت في وضع
الى البيان بمنزلة البيان وهذا الطريق على الاجماع فيفقد بصل البعض سكوت الباقين فصل
بيان العطف فصل العطف على كذا او مونا على حله بحجة لكن ذلك بياناً للمحل المحل مثلاً اذا قل
على انه ودمه وادمانه وتغير محظوظة كان العطف بمنزلة البيان اكل من ذلك الحسن فلو ان
مائة وثلاثة انا اربعة مائة وثلاثة درهم ومائة وثلاثة اعملاً بمائة مائة من ذلك حسن فمنه في
منه محظوظة مائة وثلاثة مائة وثلاثة حيث لا يكون ذلك بياناً للمائة واخصه كذا وعطف
يصلح دينا في الدية كالمكيل والمؤنق وقول ابو يوسف يكون بياناً في مائة وثلاثة مائة وثلاثة
اما بيان التبدل هو النسخ عني ذلك من صاحب الشرع ولا يجوز ذلك من المالك على احد ابطال
كل من اكل منه النسخ الحكم ولا يجوز الرجوع عن الاقرار والطلاق والعتلاء لا نسخ وليس كذلك وقول
المالك من اذن من المبيع اذن في كذا كان ذلك بياناً للغير محمد ما يفسد وجوبه وهو التبدل بعينه
لا يصح ان يصرح في الف على الف من نفس الجارية باعيها ولم اقبضها والجارية كان لها كانت
تبدل بعينه لان الاقرار بلزوم النفس اقراراً بالتبص عند هلاك المبيع فلو هلك قبل القبض
فليس فيه الف في البع الثاني في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالمكر من عن الرجل يبيع
شاه الخبر بر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة الكتاب في لزوم العلم والبيان فان من اطلقه فقال
ما من ذكر من تحت الحاصل العام والمشتبه بالحق في الكتاب في كذا في السنة لان الشبهة في
بشر حال لان الشبهة

[illegible]

الظاهر في علم السلام تكثير لكم الاحاديث بعد اذا روي لكم عن حديث فاعرضوا على كتاب الله فما
وافقوا فاقبلوه وما خالفوه ردوه وحقق ذلك فيما روي عن علي بن ابي طالب عليه السلام في كتابه الزواجر على خلقه
في حق من خص به رسول الله صلى الله عليه وآله وعرف معنى كونه اعرابا من قبيله فسمع بعضهم يسمعون من غير
علم رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يخرج الى قبيلة تروى بغير نظر رسول الله صلى الله عليه وآله فيهم تغير المعنى وهو
المعنى لا يتعارف ومناقبه لم تعرف فانه في علم السمع اذ يسمع منه اناس فظنوا من مناخا
ذلك استهم من الناس في العلم وجب الخبر على الكتاب السنة المشهورة ونظر العرض على الكتاب
الذي في رواية عنده من ذكره فليست به في الكتاب فخرج مخالفا لغيره فاعرضه حاله من ان يظهر
فانه لم يوافقوا في الاخبار فليست بالماء ولو كان من ذلك لكان هذا التفسير لا يظهر افعلى الاطراف
وكذلك قوله عليه السلام اعمامة نكح نفسها بغير إذن ولما في هذا باطل باطل باطل فخرج مخالفا
لغيره فلا تقبلوه من ان يخرى ارجح فان الكتاب لو ثبت الصحيح معهن مثال العرض على الخبر
رواية القضاء بشاهدين يمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام البيعة على المذكر واليمين على من
وباعتبار العلم فليست بالواحد اخرج مخالفا للظاهر لا يمين من هو مخالفة الظاهر علم استهم
يعلم بالبلقي الصديق الاول والثاني لانهم يمتثلون بالتقصير في متابعة السنة فاذ لم يتغير الخبر
الحجة وعموم البلقي كاذل ذلك علامة عدم حتمه ومثاله في الحكمة اذا اخبر احد امرئ
فان رضاع الطاري جار ان يعقل على خبره ويترجح اختياره ولو اخبره العقل كان باطلا حكم
بما قبل وكذلك اذا ثبت المرافقة وجعلوا طردا يا لها وهاهنا غاها كما تفعل على من تترجح بغيره
عليه الصلة فاجبه ولحد علم واجب العمل به ولو كان يعلم حاله فخير له وحسن الحكمة بوضوحها

الظاهر في علم السلام تكثير لكم الاحاديث بعد اذا روي لكم عن حديث فاعرضوا على كتاب الله فما وافقوا فاقبلوه وما خالفوه ردوه وحقق ذلك فيما روي عن علي بن ابي طالب عليه السلام في كتابه الزواجر على خلقه في حق من خص به رسول الله صلى الله عليه وآله وعرف معنى كونه اعرابا من قبيلة فسمع بعضهم يسمعون من غير علم رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يخرج الى قبيلة تروى بغير نظر رسول الله صلى الله عليه وآله فيهم تغير المعنى وهو المعنى لا يتعارف ومناقبه لم تعرف فانه في علم السمع اذ يسمع منه اناس فظنوا من مناخا ذلك استهم من الناس في العلم وجب الخبر على الكتاب السنة المشهورة ونظر العرض على الكتاب الذي في رواية عنده من ذكره فليست به في الكتاب فخرج مخالفا لغيره فاعرضه حاله من ان يظهر فانه لم يوافقوا في الاخبار فليست بالماء ولو كان من ذلك لكان هذا التفسير لا يظهر افعلى الاطراف وكذلك قوله عليه السلام اعمامة نكح نفسها بغير إذن ولما في هذا باطل باطل باطل فخرج مخالفا لغيره فلا تقبلوه من ان يخرى ارجح فان الكتاب لو ثبت الصحيح معهن مثال العرض على الخبر رواية القضاء بشاهدين يمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام البيعة على المذكر واليمين على من وباعتبار العلم فليست بالواحد اخرج مخالفا للظاهر لا يمين من هو مخالفة الظاهر علم استهم يعلم بالبلقي الصديق الاول والثاني لانهم يمتثلون بالتقصير في متابعة السنة فاذ لم يتغير الخبر الحجة وعموم البلقي كاذل ذلك علامة عدم حتمه ومثاله في الحكمة اذا اخبر احد امرئ فان رضاع الطاري جار ان يعقل على خبره ويترجح اختياره ولو اخبره العقل كان باطلا حكم بما قبل وكذلك اذا ثبت المرافقة وجعلوا طردا يا لها وهاهنا غاها كما تفعل على من تترجح بغيره عليه الصلة فاجبه ولحد علم واجب العمل به ولو كان يعلم حاله فخير له وحسن الحكمة بوضوحها

بل ينتمى **فصل خبر واحد** حجة في أربعة مواضع خالص حق الله تعالى باليقين **فصل خبر واحد**
 العبدية الزام محض **فصل خبر واحد** حجة في أربعة مواضع خالص حق الله تعالى باليقين **فصل خبر واحد**
 فيه خبر الواحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاعرابي هلال مسنونا واما الثاني
 فيشترط فيه العدة والعدالة ونظرة المنازعات واما الثالث فيقبل فيه خبر الواحد اذا كان
 ونظرة المعاملات واما الرابع فيشترط فيه العدة او العدالة عند الخسفة ونظرة العرق
البحت الثالث في الاجماع **فصل اجماع هذه الامة بعد ما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم**
 حجة من العمل بما شرعوا كرامة لهذه الامة ثم الاجماع على أربعة اقسام اجماع الصواتة من الله
 على حكم الحادثة نصاته اجماعهم **فصل اجماع هذه الامة بعد ما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم**
 من الاجماع المتأخر **فصل اجماع هذه الامة بعد ما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم**
 على نوعين مركب وغير مركب كما جتمع عليه الاربع حكم الحادثة مع وجه الاختلاف في العمل ومثاله
 من الاجماع لا يمتحج بعد ظهور الفساد في المأخذ من جهة لو ثبت في غير ما قضى او خيفة
 بالامتناع فيه ولو ثبت المسعى في ناقضه في الشافعي لا يقول بالامتناع فيه لفساد العمل القوي
 الحكم والفساد يتوهم في الطرفين كحيث استدلوا بخيفة هم مضطربا مسئلة المسحط ومسئلة
 والشافعي مضطربا ومسئلة القوي مضطربا ومسئلة المسحط في هذا البناء وهي الاجماع على البناء

[illegible]

وہابیہ کے بارے میں جو کہیں کہیں لکھا ہے وہ سب غلط ہے۔

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل صفة

وَمَا أَدْرَاكَ أَهْلَ السَّعَادَةِ

لَوْ كُنَّا إِلاَّ نَارًا بَعْدَ ظَنِّكَ لَكُنَّا مِنَ الْمَلَأَى

الحاج محمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

[illegible]

سید جمیع الدین قادری رحمۃ اللہ علیہ

بِأَعْلَىٰ دَرَجَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الملك المعز بالله الملك الناصر المنصور الملك الناصر المنصور

١٠٠

یہاں سے لے کر پورے ملک میں یہی حال تھا۔

وإذا كان في ذلك من العبادات التي لا يمكن أن تكون إلا لله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

...میں نے اس کے لئے ایک اور چیز بھی کرنا چاہتا تھا...

١٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

... ..

مجلس الشورى

مجلسه ۱۱۱

[illegible]

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a manuscript by Ibn al-Khatib. The text is written diagonally across the page.]

في المنهج صرح عليه السلام ان المعروف كونه المعطى على الكتاب والسنة وبالإجماع وبالأختار بالاستنباط فقال
 العلة في الكتاب كثره الصواب فانها جعلت على لسق طر في الاستدلال في قوله تعالى عليكم ولعلهم
 بعد من طوي غلبه بعضهم على بعض ثم اسقط رسول الله عليه السلام حجج خاصة سواء كانت هذه العلة
 على السلام لغيره ليست خجة فانها لم تلحق عليه الصواب فافق أصحابنا ما يسكن في البيوت كما قال
 على العلة بقاء الصواب وكذلك قوله تعالى يدل الله بكم الميسر لا يدل بكم العسر ان الاطراف المبرهن
 ليستبرأ عليهم ليعلموا من حقوق ما يخرج في نظامهم من الانبياء بوضيعة الوقت لا نالهم الى انهم اخروا
 المنهج قال ابو جعفر المشي الذي في ايامهم مضى واجبا اخر يقع عن اخره لما ثبت له الرجوع الى
 بدنه وهو لا فطام لا يثبت له ذلك بما رجع الى مصالحة منه وهو خرج المنهج عن علم الحق في مثال
 المعلق بالسنة وقوله عليه السلام ليس الرضا عن من كان قائما او قاعدا او راعيا او ساجدا انما هو عن
 مضطجها فانه اذا نام مضطجها استرخت مفاصدها من استرخا لمفاصدها وقد علم الحكم هذه العلة
 مستندا او مستكما الشيء لو انزل عند سقط وكذلك نقل الحكم هذه العلة الى الاجزاء والشرع وكذلك في
 وضوا صلا وانظر الدم على الحصى فانه دم عن الشيء جعل النجار الدم علة تجعل الحكم هذه العلة الى
 تجي ومثال العلة المعلق بالاجماع يقال هذا الصغير علة لولاية الاب في الصغير فينبئ حكم ومن الصغرة
 البالغ عن عقله والولاية الاب في حق الصغير فعند الحكم بالاجماع هذه العلة والنجار الدم علة لولاية
 طر في حق الصغير فينبئ الحكم بالاجماع هذه العلة فينبئ الحكم بالاجماع هذه العلة فينبئ الحكم بالاجماع هذه العلة
 فانه في الاصل والثابتين من حيث مثال الاتحاد النوع ما قلنا الصغرة علة لولاية الاب في حق الصغير فينبئ الحكم بالاجماع هذه العلة
 في حق الحاكم في العلة فيها ولاية يثبت الحكم في الشيء الصغير وكذلك الطول علة سقوط طيئة السوط

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

۵۲

[illegible]

وذلك من محل ذلك بضم السين وجاء الفصل الحشم والنفاس والجنابة **فصل في القاضى**
يؤيد من المانع اربعة اقسام مانع منع نفقار العلة ومانع منع غامها ومانع منع ابتداء الحكم ومانع منع
دوام الظاهر والظاهر والمانع والمانع مانع منع نفقار العلة مانع منع غامها مانع منع ابتداء الحكم مانع منع
عند انفا القاضى مانع منع نفقار العلة مانع منع غامها مانع منع ابتداء الحكم مانع منع
حلا قامة من الدلائل تحت ومثال التامه الصفة في انما الحول استصاح هذا عند
شرط العقد ومثال الثالث اشيع شرط السحاب وبقاء الوت في حوص بعد مثال الرابع مانع منع
الروية عدم الكفاءة والادخال في الحكم كما عند الاصل من هذا على اعتبار حوص
على قول لا ينفق الحق والخصم الصلة فالمانع عند كلفة اقسام مانع منع ابتداء العلة ومانع منع
وامنع منع الحكم واما عند ايلة فثبت الحكم لا محالة وعلى كل حال الفرق الاول والثاني
الحكم جعله في الثاني مانع تمام العلة وعلى هذا الاصل بين الحكم وبين الفرقين **فصل في فرض**
هو بقدر من فرض الشرع مقدار انقضت كالحمل الزيادة والنقصان والشرع فثبت دليل قطع وجعله
العمل في الاعتقاد والحق هو السقوط بعد ما يقطع على العبد في الحاشية وفيه من الوجبة وهو
سوى لو لم يكن ذلك لكونه مضطرا بين الفرض والنقل فرضه في حق العمل حتى يكون تركه
فلا يلزم الاعتقاد خروا والشرع هو ثابت دليل في شبهة كناية الماولة والصحيح الاحاد وجعله
والسنة عبارة عن الطريقة المسلوكة المرضية في باب الدين سواء كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
او من غيره عليه السلام عليه السلام سنة الخلفاء من بعدهم وعضوا عليها بالواجب وحكمها
باجلها لا بسجها لا تمتز بها الا ان يتركها بعد العمل بعبادة الزيادة والقيمة تسمى فلا
باجلها لا بسجها لا تمتز بها الا ان يتركها بعد العمل بعبادة الزيادة والقيمة تسمى فلا

[illegible]

ما هو المقصود من الجواب حكمه ان يشترط ان يكون الفعل الطعني نظرا
الغرض من الفصل ان كان في غاية الوكدة وهذا اقل العزم على الوكي عموما والظن ان كل واحد من
يعتبر في حقه الحكم وهذا القول ان العزم يكون مخالفا في الشرح عندنا من الاحكام استدل
لاننا في غاية الوكدة لو كانت سببها وهو ان الامر مفترض البطالة بحكمه لهذا وحسينه وانما
ما ذكرنا من العزم الواجب اما الرخصة فمقتضى الشرع وفي الشرح فصل الامر من غير الوساطة
المكلف في انواعها مختلفة لا تحتل اسبابها وهي اعدا العبد والعاقبة تقول ان في غير احوالها خاصة
بما لا يجره من العفو في الحيلة وذلك في احوالها على الكفر على الشك مع حسنة القلب عند الاكره
عليه السلام واذا مال السلم وقيل العسر ظملا وحكمه ان يصير حق قتل يكون ما جاز الامتناع عن اكرام
له في الشارع والبيع والتاخير بصفة الفعل بان يصير مملوكا في حقه قال الله تعالى انما امرت
بالاكره اكل الميتة وشراكم حكمه ان لا يمتنع تناول حق قتل يكره انما يمتنع البياض والظن ان
يجاز بلا دليل ان يرضاه الا لا يدل بعدم العلة عدم الحكم مثله لوقوعه في افضلا من غيره
لا لا يفتقر على الاخر لانه لا ياد منها حائل عن عمل الحق القصاص على شريك المقتول لان
وقع القتل قال السائل وجب ان يشارك في الاكل لم يمنع عنه القصاص التمسك بعدم العلة عند
بمنزلة ما يقال ميتة فلا بد ان لا يسقط من السطح الا اذا كانت على الحكم خاصة في معنى ذلك
حكم فيستدل بالتفصيل عدم الحكم مثله ما روي عن محمد بن هارون في المعضن لا يكتسب لانه ليس
ولا يفتقر على السطح مستقرة فهو القصاص اذ هو لا بد ليقابل ذلك لانه الغضاضة
القتل لا يجره الحق القصاص وكذلك الله سئل باستصحاب احوال التمسك لعدم وجوب النفي لوجوب

في هذا الموضع قد وقع الخلاف بين الجمهور وبين بعض
 من المتقدمين في كون الاستحاضة هي العادة في كل وقت
 من وقت الحيض أو هي العادة في وقت واحد من أوقات
 الحيض وهو الذي ذهب إليه الجمهور من أن الاستحاضة
 هي العادة في كل وقت من وقت الحيض وهو الذي ذهب
 إليه الجمهور من أن الاستحاضة هي العادة في كل وقت
 من وقت الحيض وهو الذي ذهب إليه الجمهور من أن
 الاستحاضة هي العادة في كل وقت من وقت الحيض

وكذلك إذا ابتداءت مع البلوغ استحاض
 والاستحاضة فلو حكمنا بارتفاع الحيض
 أن الحيض لا يزيد على العشرة من الدليل على
 فانه لا يستحق غيره ميراثه ولو كانت
 الغير لإدليل في ما ثبت له الاستحاضة
 العنبر لأن الاستحاضة هي العادة في كل وقت
 من وقت الحيض وهو الذي ذهب إليه الجمهور من أن

خاتمة الطبع لله الحمد كونه مكرمة من أجل أن
 يوصف بأنه لا يدركه شيء من الخلق في تحقيره
 ما جرت به عتبة الطبع كونه من جنس الأنس
 ذلك طبع كونه بواحد من جنس الأنس
 فطرح في أفع شاذة من جنس الأنس

في هذا الموضع قد وقع الخلاف بين الجمهور وبين بعض
 من المتقدمين في كون الاستحاضة هي العادة في كل وقت
 من وقت الحيض أو هي العادة في وقت واحد من أوقات
 الحيض وهو الذي ذهب إليه الجمهور من أن الاستحاضة
 هي العادة في كل وقت من وقت الحيض وهو الذي ذهب

